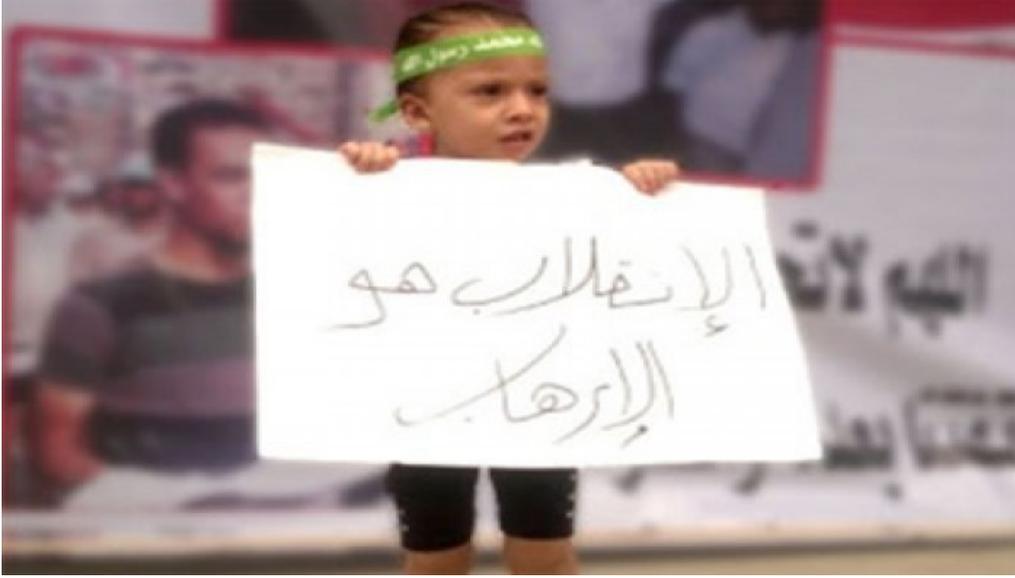


### تشريعات الانقلاب.. باطلة 100%



الخميس 14 نوفمبر 2013 11:03 ص

- د. ثروت بدوي: كل ما يصدر عن سلطة الانقلاب باطل وغير شرعي
- الدماطي: مخالفة الدستور بدأت من 26 يونيو وما أعقبها باطل
- المستشار شرابي: الانقلاب سلطة غير دستورية وبلا شرعية

تحقيق: محمد عبد الشافي

حاول الانقلاب العسكري الذي جرى في 3 يوليو أن يصبغ على وضعه غير شرعي صفة قانونية وفشل تمامًا، لكنه لا يزال يحاول من خلال إصدار قوانين مثل التظاهر والإرهاب وغيرها أن يقنن إجراءاته التعسفية والدموية ضد المواطنين.

منذ اللحظات الأولى قام الانقلاب على غير وجه حق بتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسًا مؤقتًا للبلاد، وهو ما يفتقد لأي مشروعية رغم ما حاوله الانقلاب أن يأتي في صورةٍ وشكلٍ دستوري من قسم رئيس المحكمة الدستورية أمام الجمعية العمومية لها.

حاول الانقلاب بعد ذلك أن يُضفي مشروعية على قراراته وإجراءاته الدموية فطلب التفويض لمواجهة ما أسماه الإرهاب المحتمل في 26 يوليو، وبعد ذلك وظّف الانقلاب القضاء لصالحه فأصدر قرارات اعتقال في صورة قرارات بالحبس من النيابة العامة وصدرت أحكام لا تخطئ العين مدي تسييسها وتوظيفها سياسيًا.

ولذلك ومنذ الأيام الأولى للانقلاب رُفعت أكثر من دعوى أمام القضاء الإداري تطالب بالحكم ببطان قرارات الانقلاب من أول عزل الرئيس الشرعي المنتخب مرورًا بتعيين الببلاوي رئيسًا للوزراء وغيرها من الإجراءات والقوانين التي أصدرها الانقلاب والتي ينوي إصدارها.

وفي ذات السياق يسعى فريق الدفاع عن الرئيس محمد مرسي إلى الإعداد لرفع دعاوى قضائية في أكثر من مسار لبطان الانقلاب من الأساس وكل إجراءاته وقوانينه.

"إخوان أون لاين" استعرض آراء عددٍ من خبراء القانون.

يؤكد الفقيه الدستوري الدكتور ثروت بدوي أن الانقلاب العسكري عمل غير مشروع قانونيًا ولا دستوريًا، وهو انقلابٌ على السلطة الشرعية بواسطة الجيش والشرطة أي باستخدام قوة من القوى ينقلب بها على رأس الدولة وتستولي على السلطة عنوة وبغير الوسائل القانونية والدستورية القائمة.

ويضيف: وبالتالي فإن كل ما يصدر عن الانقلاب من قوانين أو لوائح أو إجراءات غير مشروع، وهو ما يتحقق فيما تعيشه مصر منذ 3 يوليو من انقلاب عسكري.

ويقول إنه لا داعي للدخول في تفاصيل ما هو مشروع وغير مشروع؛ لأن كل ما صدر بناءً على سلطة غير شرعية فهو غير مشروع بالجملة، موضحًا أن هذا ما قاله منذ اليوم الأول للانقلاب، وكرره في أكثر من موقف.

ويشير إلى أن القضاء في أحكامه وقراراته خاضع تحت هيمنة القوة المسلحة التي استولت على السلطة ولم يعد القضاء حرًا ولم تعد الإدارة حرة، ولكننا أمام واقع مفروض علينا.

### كل الإجراءات باطلة

ويؤكد محمد الدماطي وكيل نقابة المحامين ورئيس لجنة الحريات أن كل ما يصدر عن الانقلاب العسكري باطل قانونيًا ودستوريًا لأنه ليس له أساس وما بني على باطل فهو باطل .

ويوضح الدماطي لـ "أخوان أون لاين" أن أي إجراء تم اتخاذه من سلطات الانقلاب فهي إجراءات باطل لأن أساسها باطل بما في ذلك الإجراءات التي يقال أنها قانونية هي إجراءات باطلة لأن ما بني على باطل فهو باطل .

ويشير إلى أن اليوم الفاصل الذي لا يحسب ما بعده قانونيًا ودستوريًا هو يوم 26 يونيو حيث تم انزال المصفحات والمدركات لحماية لمصالح الحكومية والحيوية دون إذن مسبق من رئيس الجمهورية وهو ما يخالف قانون السيطرة والتحكم الذي يقول أنه لا يجوز لأي كائن من كان أن يامر بانزال مدرعات الجيش إلى أي مكان دون إذن مسبق من رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ويؤكد أن هذا الإجراء الذي تم يوم 26 يونيو يضرب عنق الانقلاب ثم ما تلا ذلك من تسمية ما جرى في 30 يونيو أنها ثورة وهي في الحقيقة موجة ثورية للثورة المضادة التي عملت على تعطيل ومواجهة الرئيس محمد مرسي منذ اليوم الأول لانتخابه إلى أن تم خنق الوطن في 30 يونيو حيث شلت كل المرافق بفعل متعمد من الدولة العميقة التي هي مشارك أصلي في هذه الموجه .

ويضيف: أن الذي حسم الأمر لصالح الثورة المضادة هو انحياز القوات المسلحة إلى هذه الثورة المضادة مشيرًا إلى أن هذا المشهد المأساوي الذي ضم جميع عناصر الثورة المضادة في 3 يوليو بعد ذلك هو مشهد لا أساس قانوني ولا دستوري له .

ويؤكد أن أي إجراء لاحق بعد ذلك يسمى قانون أو إجراء أو أي شيء سواء كان في صورة إعلان دستوري أو قانون أو لائحة أو تسمية أحد أنه رئيس مؤقت كل ذلك إجراءات باطلة .

ويشير إلى أن هيئة الدفاع في قضايا المعتقلين الذي يقال عنهم أنهم محاکمون ولكنهم في حقيقة الأمر محبوسون بامر اعتقال ارتدي ثوب أوامر الحبس من النيابة العامة هيئة الدفاع بصدد تجهيز إجراءات ضد الانقلاب وهذا ما وافق عليه الرئيس محمد مرسي .

ويؤكد الدماطي أن حتى الأحكام القضائية تسير بقوة الدبابة الآن ولكن سيأتي وقت وتسقط مع سقوط الانقلاب مشيرًا إلى أن قانون التظاهر والارهاب وغيرها تدخل في البطلان للأسباب السابقة .

ويوضح أن الرئيس محمد مرسي اتفق مع فريق الدفاع الذي زاره على رفع قضايا في القضاء الإداري وغيرها من المحاكم بانعدام قرار السيسي في 3 يوليو مع تأصيل الانقلاب واطهار بطلانه مع الاعلان الدستوري وغيرها من الإجراءات .

### الشرعية فقط لدستور 2012

ومن جانبه يؤكد المستشار وليد شرابي رئيس محكمة استئناف القاهرة أن الانقلاب سلطة غير دستورية وغير شرعية هدمت كل المؤسسات الدستورية والشرعية والقانونية المنتخبة في البلد وهذه السلطة تستمد قوتها من السلاح الذي توجهه إلى المواطنين المصريين لجبارهم على قبول هذه السلطة .

ويوضح أنه على المستوى القانوني والدستوري فكل قرارات هذه السلطة وقوانينها وتشريعاتها في حكم المنعدمة مشيرًا إلى أنه عند عودة الشرعية الدستورية فسوف تری السلطة الشرعية ما يناسب المجتمع من هذه التشريعات وفي صالحه ويمكن لها أن تبقيه وتصدره هي من جديد أما ما في غير صالح المجتمع ولا يتفق مع الدستور فيستم الغاؤه فوراً .

ويؤكد انه ليس لدينا شرعية قانونية ودستورية قائمة الان . الا لدستور 2012 المستفتى عليه من الشعب اما اعلان دستوري او قرارات صدرت من اي جهة او سلطة جاءت بالانقلاب فلا يمكن قبولها دستوريا ولا قانونيا .

ويوضح انه حتى الاحكام القضائية اذا استندت الى اعلان دستوري او اي اجراء او قانون او تشريع صدرت من سلطات الانقلاب فليس لها حجية وبعد ذلك للسلطة الشرعية اصدار قرار عفو عن صدر ضدهم احكام غير شرعية .

ويشدد على ان ما يسمى قانون التظاهر او قانون الارهاب هي قوانين صادرة عن سلطة غير مختصة وستذهب ادراج الرياح حين عودة الشرعية .

